TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

The influence of the political elite in the leadership of political parties

Asst. Prof. Dr. Ragad.N.Jasssim *
Baghdad University - College of Political Science

Abed AlKadhim Khdaer Ajeel
Baghdad University - College of Political Science

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 17 April 2019
- Accepted 5 June 2019
- Available online 17 Sept. 2019

Keywords:
- political elite
- leadership
- political parties
- Political System

Abstract: The importance of research shows the expansion of the phenomenon of the political elite in human societies. Not only does this presence enjoy the advantages of power and influence when the political elite assumes the power of government, but also the important role it plays when it is also outside power and in positions through which it seeks to gain power. The aim of the study is to show the role of the political elite in its leadership of political parties. The embodiment of the democratic process in power is related in one way or another to the role played by the political elite in the political society. The existence of a political elite controls society. In the members of the ruling elite. The research includes an introduction, two papers and a conclusion that included conclusions and recommendations.

* **Corresponding Author:** Ragad.N.Jasssim**, E-Mail:** nragad@yahoo.com **,Tel: , Affiliation**: Baghdad University - College of Political Science

تأثير النخبة السياسية في قيادة الأحزاب السياسية

أ.م.د . رغد نصيف جاسم

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

عبد الكاظم خضير عجيل

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 17/ نيسان /2019
- القبول : 5/ حزيران/2019
- النشر المباشر : 17/ايلول/2019

الكلمات المفتاحية :

- النخبة السياسية
- القيادة
- الاحزاب السياسية
- النظام السياسي

الخلاصة : تظهر أهمية البحث من توسع ظاهرة وجود النخبة السياسية في المجتمعات الإنسانية ، فلم يقتصر ذلك الوجود على التمتع بميزات القوة والنفوذ عندما تتولى النخبة السياسية سلطة الحكم، بل تعداه إلى الدور المهم الذي تمارسه عندما تكون خارج السلطة أيضاً وفي مواقع تسعى من خلالها الوصول إلى السلطة. ويرمي البحث إلى بيان دور النخبة السياسية في قيادتها للأحزاب السياسية ، وأن تجسيد المسار الديمقراطي عند تولي السلطة يرتبط بصورة أو بأخرى بالدور الذي تؤديه النخبة السياسية في المجتمع السياسي ، وأن وجود نخبة سياسية تحكم المجتمع يستدعي وجود حراك إجتماعي وإرادة عامة ينتج منها تنافساً سياسياً ، وتبدلاً في أفراد النخبة الحاكمة. ويشتمل البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة تضمنت الإستنتاجات والتوصيات.

المقدمة :

يُعد موضوع النخبة أحد المداخل الرئيسة في تطور علم الإجتماع السياسي , لإرتباطه بالأساس ببحوث القوة والمجتمع والسياسة والحكم , وما تشكله النخبة السياسية من تأثير مباشر في المجتمع , ومراقبة مستوى الحراك السياسي فيه , لأن مجموعة أفراد النخبة السياسية يشكلون أقلية حاكمة بالنسبة لعموم المجتمع , ولكنها تسود بسبب ما تملكه من تفضيلات ومميزات القوة والخبرة في ممارسة السلطة والتنظيم , الأمر الذي يؤهلها لقيادة المجتمع , عن طريق توليها زعامة الأحزاب السياسية , على تنوع توجهاتها وأيديولوجياتها , فكل حزب ينطوي في داخله على إتجاهات فردية نخبوية تلازم التنظيمات والتشكيلات السياسية مهما كان نوعها ومنهجها , وبحسب النظام الديموقراطي , تُعد الأحزاب السياسية السبيل الطبيعي للوصول إلى السلطة , ولأن الديموقراطية هي شكل من أشكال الحكم , فإنّ ذلك يستدعي السماح بأن تتشكل النخب بحرية , وبذلك تنشأ المنافسة الديموقراطية والتزاحم مابين النخب الحزبية للوصول إلى السلطة , عن طريق الحصول على أصوات الناخبين , وللبحث أكثر في الدور السياسي الذي تمارسه النخب السياسية في المجتمع , وتوظيف هذا

الدور عن طريق الأحزاب السياسية , إذ يصعب على المجتمعات الإنسانية في بعض الحالات , أن تتحرك بفاعلية من دون قيادة وتوجيه فاعل من النخبة السياسية التي تمتلك القدرة على إثارة المجتمع وتحديد منطلقاته, وهذا يؤكد على أهمية النخب السياسية في ممارسة دورها في حثّ المجتمع على توسيع المشاركة السياسية للجماهير , وأنّ النخبة السياسية هي القوة الحاضرة بممارسة دورها الريادي في توجيه المجتمع وتحديد مساراته السياسية , عن طريق الخيار الديموقراطي الحر, من أجل حماية الحقوق, وصيانة الحريات, وربما لايتسنى ذلك للنخب السياسية إلّا في بيئة سياسية ديموقراطية , تسمح بالتعددية , وتتيح تشكيل أحزاب سياسية , تعمل كحلقة وصل مابين المصالح المباشرة للمجتمع والسلطة التي تحكمه .

تظهر أهمية البحث من توسع ظاهرة وجود النخبة السياسية في المجتمعات الإنسانية , فلم يقتصر ذلك الوجود على التمتع بميزات القوة والنفوذ عندما تتولى النخبة السياسية سلطة الحكم , بل تعداه إلى الدور المهم الذي تمارسه عندما تكون خارج السلطة أيضاً وفي مواقع تسعى من خلالها الوصول إلى السلطة .

ويرمي البحث إلى بيان دور النخبة السياسية في قيادتها للأحزاب السياسية , وأن تجسيد المسار الديموقراطي عند تولي السلطة يرتبط بصورة أو بأخرى بالدور الذي تؤديه النخبة السياسية في المجتمع السياسي , وأن وجود نخبة سياسية تحكم المجتمع يستدعي وجود حراك إجتماعي وإرادة عامة ينتج منها تنافساً سياسياً , وتبدلاً في أفراد النخبة الحاكمة.

تكمن إشكالية البحث في طريقة تعاطي النخبة السياسية في العراق بعد العام 2003م مع المتغيرات السياسية التي رافقت التغيير في نظام الحكم , فهل أن النخبة السياسية إستوعبت دورها السياسي في توظيف الحراك الإجتماعي لتقوية الديموقراطية ؟ أم أنها إقتنعت بأن البقاء في السلطة هو حق (نخبوي) يرتبط بجوهر الديموقراطية , طالما تزعمت تلك النخب أحزاباً سياسية .

يشتمل البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة تضمنت الإستنتاجات والتوصيات وبعدهما قائمة المصادر , حيث جاء المبحث الأول تحت عنوان (النخب والديموقراطية) , وجاء المبحث الثاني تحت عنوان (تأثير النخب في قيادة الأحزاب السياسية) .

المبحث الأول: النخب والديمقراطية

تعكس كفاية المجتمع السياسي المستوى العالي للعلاقات القائمة مابين النظم السياسية والقوى الإجتماعية المكونة له , إذ تتباين تلك القوى تبعا لتقدم وتعقد المجتمع من قوى وجماعات إقليمية وعرقية ودينية أو إقتصادية أو جماعات ذات مكانة في المجتمع , أما في المجتمعات الأكثر تقدما وتعقيدا فنرى جماعات أخرى , مثل : التجمعات المهنية والطبقية , وجماعات المصلحة , وجماعات الأحزاب السياسية , وفي مثل تلك الحالة يقوم التنظيم السياسي بالمحافظة على النظام القائم عِبر محاولة حل التناقضات والصراعات , وإختيار القادة السياسيين[i] , إذ يشكل التنظيم السياسي نمطا من التنظيم السلطوي تبعا لمدى ومقدار ماينطوي عليه من منتظم داخلي في حدود منطقة محددة , وبصورة دائمة عن طريق الإستخدام الفعلي للإرغام من الهيأة الإدارية الأعلى , وتسمى الدولة (مؤسسة الممارسة السياسية) إذا كانت تسعى للنجاح في تثبيت سلطتها السياسية عن طريق هيئاتها الإدارية , وإحتكار حق الإلزام القانوني بصورة شرعية بهدف تطبيق أنظمتها , إذ يُعد الفعل الإجتماعي المنظم موجها لهدف سياسي إذا كان الهدف منه : التأثير في إدارة نظام سياسي ما , خصوصا في تخصيص أو مصادرة أو إعادة توزيع أو منح سلطات الحكومة , من دون إستخدام العنف[ii] .

لقد جاء إنبثاق النظام الديموقراطي نتيجة عملية متدرجة , سببها الرئيس : الصراع الإجتماعي مابين الطبقات الحاكمة : (الكنيسة , والملك , والنبلاء الإقطاعيين) , وحاجة الملك إلى موافقة الطبقات المختلفة عند فرض الضرائب الجديدة أو إعلان الحرب ليتجنب الإخلال بالسلم الإجتماعي , ومع نهاية نظام الإقطاع , وتزايد إجتماع ممثلي الطبقات الإجتماعية ظهرت أفكار جديدة , مثل : حكم القانون والحق الطبيعي والمساواة السياسية والعقد الإجتماعي والحرية وفكرة المواطنة وحق الإقتراع العام , ثم قيام أنظمة برلمانية ومسئولية النظام الحاكم , وقد تفاعل كل ذلك مع تطور الصراع السياسي ومع الواقع الإجتماعي في إتجاه إتخاذ الخطوات الإصلاحية , وتوسيع قاعدة النظام الإنتخابي الديموقراطي , فالنظام النيابي صار اليوم محور الأنظمة الديموقراطية الليبرالية لما يحتويه من تنافس الأحزاب السياسية لكسب الأصوات من فئات المجتمع كافة[iii], ويتضح مصطلح (الديموقراطية) أكثر فأكثر كلما تجلّى واقعه العملي : كمطلب تطمح الشعوب إلى

تحقيقه من أجل حماية الحقوق , وصيانة الحريات , إذ أن ممارسة الأفراد للديموقراطية يعني : ممارستهم للسلطة بشكل أو بآخر عن طريق حرية إختيار من يمارس السلطة بالنيابة مع إستمرار رقابة المواطنين على أعمال وتصرفات من ينوبون عنهم في ممارسة السلطة , وأن حصر ممارسة السلطة بيد فرد واحد أو فئة قليلة من الأفراد يؤدي حتما إلى تقييد حرية المواطن , في حين بالخيار الديموقراطي تكون الحرية في أمان من أي تعسف[iv], فالديموقراطية ليس لها وجود بغير حرية منظمة للفرد , وسلطة شرعية قوامها القبول والإختيار الحر , مع وجود قوة الإرغام الشرعية , وإذا كانت الديموقراطية وسيادة الشعب يشكلان في الواقع مفهوما واحدا , فإنّ (الديموقراطية) هي : التعبير السياسي عن السلطة , في حين أن مبدأ (السيادة الشعبية) هو : التعبير القانوني لها , ويترتب على ذلك ثلاث نتائج تتمثل في : المساواة والرأي الشعبي وحكم الأغلبية , غير أن السيادة التي يكون الشعب هو أصلها لاتستطيع ممارسة مظاهرها الإيجابية كافة مباشرة , ولايعود ذلك إلى إستحالة مباشرة السلطة من الأعداد الهائلة من الأفراد الذين في مجموعهم يشكلون كيان الشعب فحسب , بل تكمن الصعوبة كذلك في أن إنجاز مهام السلطة يحتاج إلى متخصصين أكفاء , وذوي معرفة ودراية في إدارة فروع السلطة[v] .

إنّ النخبة السياسية تتمتع بميل عضوي قوي في أن تكون هي النخبة الأعلى أو نخبة النخب , فهي النخبة التي تهفو إليها كل أنواع النخب الأخرى , والنخبة السياسية تَعُد نفسها قائدة المجتمع , ورائدة النخب فيه , وتعود مكانة النخبة السياسية تلك إلى أن مسار السياسة لاينفك عن مسار السلطة , وأن محور تنافس قوى النخب في الجماعة الإجتماعية هو حيازة السلطة , وأنّ درجة الصراع بشأن حيازة السلطة يشير إلى مستوى سلطوية المجتمع , وكمية السلطة المتوزعة في ثنايا التنظيم الإجتماعي , فجاذبية تميز النخبة السياسية يعود إلى دينامية النخبة السياسية , وقوة السلطة , ونوع القرارات المتخذة , مما يدفعها تجاه الإستعلاء على غيرها من النخب , فضلا على تمتع النخبة السياسية بصلاحيات تتمكن بواسطتها من إختيار السياسة المناسبة التي تحقق طموحاتها وأهدافها بشكل قوي وفعال[vi], من ذلك تبدأ عمليات التسارع بإتجاه السلطة تؤول بالنتيجة لمصلحة القوة الأكثر نفوذا , وتترك نماذج الديموقراطية التمثيلية المجال مفتوحا لصعود القيادات والبيروقراطيات التي بدورها تفتح السبيل لحكم النخبة , فتعمل النخبة فور قيامها على تأمين إستمرارية سلطتها , وتحقيق مبدأ الإذعان لسياساتها[vii] , وذلك عِبر الإستفادة من الطابع

الديموقراطي للممارسة السياسية في إطار نظام الإنتخابات التنافسية المنتظمة الخاضعة لمباديء الإقتراع العام والمساواة السياسية , وبما أن الديموقراطية الليبرالية تُعد وصفا لنمط معين من الحكم , فهي تتمثل بملامح أساسية , من أهمها[viii] :

1 – وجود مجتمع مدني تتمتع فيه الجماعات والمصالح العامة بالإستقلالية عن الحكومة .

2 – ضمان شيوع الحريات المدنية والحقوق الفردية .

3 – قيام إقتصاد رأسمالي , وإقتصاد المشاريع الخاصة على أساس قواعد السوق.

4 – قيام حكومة دستورية على وفق القواعد الرسمية والقانونية , وفي إطار النظام المؤسسي.

5 – وجود تعددية سياسية على شكل الإختيار الإنتخابي والتنافس الحزبي , وإجراء إنتخابات منتظمة تحترم مبدأ (الإقتراع العام) .

وحتى مع توفر الملامح السابقة للديموقراطية , نرى : إنّ هنالك تفاوتاً في القدرة السياسية لأداء النظام الديموقراطي من بلد إلى آخر. ففي بلدان النظام الديموقراطي ذو القدرة العالية نشهد حركات إجتماعية متكررة , ونشاط واسع لجماعات المصلحة وجماعات الضغط , وكثافة في تعبئة الأحزاب السياسية والإستشارات السياسية بِعدّها أعلى درجات النشاط السياسي , مع توسيع لراقبة الدولة للسياسة العامة تصاحبها مستويات منخضة جدا من العنف السياسي. أما في بلدان النظام الديموقراطي ذو القدرة الضعيفة والتي تشهد قدراً من الحركات الإجتماعية , وتعبئة للأحزاب السياسية أقل مستوى مما هو عليه في الديموقراطية عالية القدرة , ويرافق ذلك ضعف حقيقي في رقابة الدولة يسمح بتدخل عناصر غير مشروعة في السياسة العامة , مع مستويات عالية جدا من العنف السياسي[ix] , ومهما كان تجسيد الديموقراطية متفاوتاً مابين البلدان , فإنّ الديموقراطية الليبرالية لاتحيد عن كونها شكل من أشكال الحكم تعمل فيه الديموقراطية التمثيلية وفقاً لمباديء الليبرالية : كالحرية والعدالة والإنتخابات التنافسية مابين الأحزاب السياسية المختلفة , والفصل مابين السلطات وحكم القانون وحماية حقوق الأفراد ...وغيرها , وقد تأخذ الديموقراطية الليبرالية أشكال دستورية مختلفة : (جمهورية دستورية , أو ملكية دستورية) , أو قد تكون في نظم حكم مختلفة : (نظام رئاسي , أو نظام شبه رئاسي , أو نظام برلماني) [x] , إذاً فالديموقراطية تعني : " نظام حكم مقيد بدستور تتوافق

على أحكامه القوى الفاعلة , وتقبل الإحتكام إلى شرعيته , مع مراعاة المباديء الديموقراطية في ذلك الدستور , وأنّ المباديء هي : أساس عمل المؤسسات الدستورية المنبثقة عنها " [xi] .

ويعطينا (جوزيف شومبيتر) * في المضمون نفسه تعريفا للديموقراطية ينسجم مع معطيات نظرية النخبة , إذ يشير إلى أن الديموقراطية هي : ذلك الترتيب النظمي الذي يهدف إلى : التوصل لقرارات سياسية يكتسب عن طريقها الأفراد القوة على إتخاذ القرار في إطار صراع تنافسي من أجل الحصول على أصوات الناس , وذلك يتلائم مع الأنظمة السياسية التي تعتمد على الأحزاب السياسية المتنافسة , والتي تؤكّد على الدور الحيوي الذي تلعبه نخبة القيادة السياسية في الديموقراطيات الحديثة [xii] , ويذكر (شومبيتر) أربعة شروط لنجاح الديموقراطية الليبرالية , هي كما يلي [xiii] :

1 – أن تتمتع النخبة السياسية بالرفعة والموهبة والكفاية .

2 – أن لايعطى للتقرير السياسي مدى واسع أكثر مما ينبغي له .

3 – أن تتمتع الحكومة بالقدرة والكفاية اللازمتين للإستفادة من الإمكانات البيروقراطية ذات المستوى العالي والجيد .

4 – أن تتحمل النخب المتنافسة حكم الواحدة منها للأخرى , وأن تقبل بالمسار الطبيعي للإستحقاق الديمقراطي .

ويدافع أحد المفكرين عن : عملية تطور حقوق المواطنين في الديموقراطيات الليبرالية , ويعدّها سبيلا حتميا لتحديث وتطوير المجتمعات في التحول إلى الديموقراطية الإجتماعية عِبر ثلاث مراحل , هي [xiv] :

1 – حقوق قانونية ومدنية تتضمن : حقوق الملكية , وحقوق تكوين الشركات , وإدارة المشاريع , وحماية قانونية بمواجهة التدخل والمصادرة .

2 – حقوق سياسية تشمل : حرية الإجتماع والتعبير , وتوسيع حق الإنتخاب .

3 – حقوق إقتصادية وإجتماعية فاعلة , والحماية ضد الفقر .

ويقدم (ريمون آرون) شروطه لنجاح الديموقراطية الليبرالية في مجموعة مرتكزات رئيسة , من أهمها : تحديد وحصر تأثير الأفراد والفئات الساعين لتغيير إطار المجتمع , وفرض سلطة حكومية قادرة على إنهاء الصراعات مابين الفئات , وأن تفرض الحكومة قراراتها المهمة في مصالح المجتمع المشتركة , وكذلك إدارة الإقتصاد بكفاية عالية , والمحافظة على دينامية الدوافع المحركة للإقتصاد [xv] .

إنّ الديموقراطية الليبرالية القائمة على الحريات العامة والإنتخابات لاتعني بالضرورة : أنّ الجماهير تمارس السلطة حقا , إذ تعكس الديموقراطية الغربية غالبا مقاومة الطبقات غير الحاكمة للطبقة الحاكمة , وذلك لايعني : أنّ الطبقة المسيطرة تفقد قوتها في الحال , وتتخلى عن الوظائف التي إحتكرتها , فميزة الدولة الديموقراطية : أنّها تشتمل على : طبقات (حاكمة , وغيرحاكمة) وصراع , وتعبر عن طبقة قائدة وحدت نفسها كي تبقى مسيطرة وحاكمة , ومن جهة أخرى : أنّ تلك الطبقة الحاكمة تضطر السماح للطبقات المحكومة أن تعبر عن مصالحها وأهدافها السياسية , فالديموقراطية ماهي إلّا تسوية تعبر نتائجها عن صراع طبقتين : حاكمة ومحكومة [xvi] , وإن إقامة الديموقراطية تتم في سياق تجاوب المحكومين , وطبقة النخبة الحاكمة مع ماتتعرض له من أزمات خلال مدة الحكم , والتي تتمثل في : التهديدات التي تطال سلطتها , فيحصل تبني الديموقراطية في العادة , نتيجة تجاوب النخبة الحاكمة حتى وإن كانت مكرهة لطلبات المحكومين من أجل تلافي الأزمات , وإلّا فإنّ إقامة الديموقراطية أو الإطاحة بها ستكون معضلة تواجه النخبة الحاكمة , وستتقابل في تلك المعضلة سلطة النخبة مع إرادة الشعب وجها لوجه , ومن جهة أخرى , ومع عدم وجود سلطة حاكمة قوية , فلايمكن ترجمة طلبات السكان المعلن عنها إلى واقع عملي يمس حياتهم الإجتماعية . ولكن مع وجود سلطة قوية , لابد للنخبة من أن تشعر بالدافع لإستخدام سلطتها ولدعم موقعها في الحكم , وتحقيق السياسات والبرامج التي تفضلها , إذا ماعرفنا : إنّ الديموقراطية تتضمن : التوصل إلى إتفاق تتم المفاوضة عليه في ممارسة النخبة سلطاتها , ولذلك السبب , فإنّ مفهوم (النخبة الحاكمة) ينطوي على التعبئة والتضامن الذاتي مابين أفرادها في الإطار الديموقراطي وحرية الإنتخاب [xvii] , والذي يُعد عامل حسم تسبغه الديموقراطية على شخصية المجتمع الذي تمارس فيه , ويتأتى ذلك عن طريق التنشئة السياسية للفئات الإجتماعية , ولايخفى تأثير الديموقراطية السياسية في النخب , فالمنهج الديموقراطي كمنهج سياسي : هو منظومة من القواعد التي تنظم التنافس السياسي ,

وتتمتع تلك القواعد بسطوة الإختيار عِبر المجتمع , وتحبذ إختيار أنواع محددة من الأفراد تجعل الخيار الديموقراطي يتصف بتركيز السلطة في المجتمعات الديموقراطية بجانب تعدد مراكز القوى السياسية , ويحدث تركيز السلطة في المجتمعات الديموقراطية ؛ لأن الأذكياء وأصحاب النفوذ من الناس أينما كانوا يتقنون ممارسة التنافس الإنتخابي ويؤدون أدواراً محورية في مفاصل حراك المجتمع الديموقراطي [xviii] , وإذا كان الحال كذلك , فإنّ مسار الديموقراطية الليبرالية يكون في إتجاهين : الأول/ التأكيد على حرية الأفراد بمواجهة السلطة الحاكمة , والآخر/ مساهمة الأفراد في السلطة والحكم , وعلى ذلك الأساس , فإنّ الديموقراطية الليبرالية تحقق مطلبين في وقت واحد , هما : أن يكون الأفراد مستقلين عن السلطة , وأن يمتلك اؤلئك الأفراد السلطة والحكم , وهذان المطلبان يؤشران تقاطعا بينهما , وفي مستويين : فردي وجماعي , وأنّ الحرية يجب أن تتحقق في المستويين أيضا , وإذا كانت الديموقراطية تعني : (حكومة الشعب من الشعب) , فذلك يعني : أنّ الشعب سيكون هو صاحب السلطة , وهو نفسه موضوع السلطة , على وفق المنطق الديموقراطي , فإنّ السلطة تعود إلى الأفراد , فهم يحتفظون بها كي يحكموا أنفسهم بأنفسهم , غير أن واقع الحال في المجتمعات يُظهِر وجود حكام ومحكومين ومن ثم وجود أمر وطاعة , وفي ذلك طعن للحرية , وإذا ماإنتفت حرية الأفراد إنتفى جوهر الديموقراطية [xix] .

إنّ أحد عناصر النظرية الديموقراطية الحديثة يرتكز على إفتراض : أنّ النظم الديموقراطية تؤازر حكم النخب وتسانده , ولاتنفي عنه إستحقاق السلطة , ذلك لأن فكرة حكم النخبة لم تكن حدثاً جديدا ومفاجأً بذاته , كونها ترجع إلى البديهة المنطقية في أن الحكام لابد أن يكونوا أقل عددا من المحكومين كيفما كان شكل الحكومة . ولكن الجديد في طروحات مفكري النخبة في ذلك الجانب هو : تفسير صيرورة شكل سلطة النخبة وأسسها ومصدر قوتها , فهم إنّما يعزون سبب تصدر النخبة في توليها للحكم إلى : السيكولوجية الإجتماعية الجديدة : ودور المؤسسات السياسية , خصوصا دور الأحزاب , بِعدِّها مصادر قوة النخبة , وأن النخبة كمجموعة متضامنة تبقى تحكم حتى وإن إختلفت أوضاعها وصفاتها ومصادر قوتها [xx].

إنّ مفهوم (حكم النخبة) في الإطار الديموقراطي يستند إلى : أنّ المجموعة المتفوقة هي التي تتولى الحكم , ومفهوم (الحكم الديموقراطي) يحمل في طياته ملامح المساواة في تولي الحكم , وبما

أن مبدأ (الديموقراطية) يمثل المشاركة السياسية والحكم من الأغلبية , فهنا يظهر عنصران يتعلقان بالديموقراطية النخبوية : الأول/ يستند إلى عامل التفوق والكفاية , فيما يستند العنصر الآخر/ إلى السيادة الشعبية في الحكم , وإعطاء دور كبير للمواطنين في تعزيز المساواة السياسية , وفي ذلك توافق مابين ركيزة التفوق التي تدعو الجمهور إلى التخلي عن النزعة العاطفية واللاعقلانية عند الإختيار , وركيزة المشاركة السياسية الفاعلة التي تحقق السيادة الشعبية [xxi] , وفي ذلك مقاربة لمحاولة الفكر السياسي في الجمع مابين عناصر حكم النخبة (الأوليكارشية) , وعناصر النظام الديموقراطي في الحكم , ونتيجة تلك المقاربة تكمن في : الحصول على طابع مميز لدولة عملية بدستور مثالي أساسه : الجمع مابين عناصر النظامين : الديموقراطي والأوليكارشي ليتشكل نظام حكم جديد يطلق عليه (النظام الدستوري) , فالتقاطع مابين حكم النخبة والحكم الديموقراطي لم يمنع من إندماج بعض عناصر نظرية النخبة مع النظرية الديموقراطية في الحكم , ويدعم ذلك التطور التأريخي لمفهوم (السلطة) الذي تكشف وقائعه عن عدم القدرة على منع ظهور أقلية أوليكارشية تتولى الحكم , بالرغم من وجود الحرية والمساواة عند الإختيار [xxii] , وذلك يعني : ديمومة المرتكز الديموقراطي بالإستناد إلى القاعدة الشعبية حتى في ديموقراطية النخبة , وأن لها شأنا عند الجماهير , إذ يرى أصحاب نظرية (تعدد النخب) أنّ المجتمع ينطوي على عدد من الجماعات , وكل جماعة لها قادة يديرون شئونها الداخلية , ومن ثم فإنّ الديموقراطية يمكن تجسيدها في ضوء تعدد الصفوات , والرد على إفتراض : أنّ الديموقراطية تتميز بعدم وجود نخب وصفوات هو بالقول : إنّ الديموقراطية تتسم بوجود نموذج جديد لاختيار النخبة على وفق تفسير جديد لمفهوم (النخبة) , والتغيرات المهمة في إطار الديموقراطية تكون هي : المساحة العملية مابين النخبة والجماهير [xxiii] . إذاً فالذين يمارسون السلطة يحاولون المحافظة عليها , ويحيطون أنفسهم بأناس يكونون أمناء لهم , أو أن تتم تهيأتهم ليكونوا جاهزين لممارسة السلطة عندما تنوي النخبة القائمة الإنسحاب , وممارسة نخبة القادة للسلطة تؤدي بهم إلى تكوين نظرة مشتركة صوب الأهداف , إذ تختلف تلك النظرة (النخبوية) عن غيرهم من الأعضاء , ويميل المسئولون إلى تشكيل دائرة داخلية مغلقة خاصة بهم , وإلى تأمين إستمراريتهم بطرق شتّى , ويشكلون بذلك هرماً بدرجات متعددة ومتقاطعة , وفي ذلك الهرم ينمو تضامن القادة في مختلف الرتب , ومن ذلك التضامن تظهر نزعة أوليكارشية في التنظيم الديموقراطي [xxiv] , وذلك بمعايير ومرتكزات ربما من شأنها أن تقلب معايير الديموقراطية المتعارفة , ومجالها العملي بعد عد

طبيعة العوام , ودور الأحزاب , ودور النخب في التنظيم والإدارة , وهي العناصر المسلم بها للنظرية الديموقراطية الحديثة , وعدّ الطبيعة الجماهيرية غير العلمية للمجتمع الحديث بمثابة القيد الأساس , والخطر الحقيقي على الديموقراطية مثلما كان صعود الأنظمة الإستبدادية يرجع إلى الصفات السلبية للجماهير غير المنظمة , وتأثرها بالخطابات المتطرفة للزعماء الكاريزميين , لذلك كان إنعزال النخب عن ضغوطات العوام الجاهلة أمر لابد منه لتجنب إغراءات الديماغوجيين الشعبيين[xxv] , في حين يرى البعض في تلك النزعة النخبوية المنظمة للحكم : أنّها مؤشر على مغادرة جوهر الديموقراطية , فالديموقراطية ماهي إلّا خيار يؤكد على : إنسانية المجتمعات البشرية , وأهليتها الحقيقية في التطور , ولايمكن فصل إرتباط الديموقراطية عن أنشطة المجتمعات البشرية لإشباع حاجات ودوافع هامة عِبر وسائل منتظمة وفاعلة , والإرتباط الذي لاإنفصام له مابين الديموقراطية والمساواة بطبيعته هو الذي يحقق واقع عمل الديموقراطية وفاعليتها بقدر ماتكون مرتبطة بالمساواة , والتدهور الناتج عن التحولات الجديدة في مراحل تطور الليبرالية يظهر في صورة خطر يمس عملية التطور الديموقراطي في المجتمع الصناعي , والتحول الأكثر خطورة يكمن في : محاولة تسويق الليبرالية كحل نهائي , وإظهار المكتسبات التأريخية التي حازتها بصورة هبات مقابل التسليم بديمومتها [xxvi] , وما دام المُرشحون للإنتخابات يمتلكون صفات الهيبة الشخصية والثروة والغنى والموهبة , ومن ثم يكون فرض أنفسهم على الآخرين من دون مناقشة هو : الشيء الأساس والحاسم , وإذا كان الناخبون المُشكلون أساسا من الطبقات الدنيا نادرا مايختارون شخصا من بينهم لتمثيلهم في المجالس النيابية , فذلك لأن الشخصيات الخارجة من أوساطهم ليس لها أي هيبة شخصية , فهم لاينتخبون رجلا مساويا لهم إلا لأسباب ثانوية , وليس لذلك الإختيار إلّا نتائج ثانوية واهمة [xxvii] .

المبحث الثاني: تأثير النخب في قيادة الأحزاب السياسية

إنّ الأحزاب السياسية هي وليدة بيئات إجتماعية وسياسية مختلفة , وهي مؤسسة مهمة من ضمن مؤسسات النظام السياسي في الدولة الديموقراطية , تتميز عن بعضها البعض بسمات عدة منها : آيديولوجيتها وأهدافها السياسية , وأساسها الإجتماعي , وطبيعة قاعدتها الجماهيرية , وعلاقاتها الإجتماعية , وأدوارها في النظام السياسي , وكذلك تراكيبها وأنظمتها الداخلية , وطرائق ممارسة أنشطتها [xxviii] , إذ تمثل الأحزاب السياسية أحد أشكال التنظيم المُعبِّر عن مختلف التيارات الفكرية

والآيديولوجية التي يتبناها المواطنون , ورأيهم السياسي في المفهوم الخاص لشكل الحكم وكيفية ممارسة السلطة ؟ فالأحزاب السياسية تُعد قوى عاملة , وتجمعات معترف بها , وتقنية في التعبير عن الإلتزام السياسي للمواطنين , عن طريق الظفر بالسلطة أو المشاركة فيها , ويتأسس تقسيم الأحزاب وتنوعها على تنوع وإختلاف الأفكار والمصالح والفئات الإجتماعية [xxix] . ففي الأنظمة الليبرالية تشكل الأحزاب السياسية مؤسسة أساسية ولدت وتطورت مع الإنتخابات والتمثيل , إذ ظهرت الأحزاب السياسية في البدء بشكل لجان إنتخابية مكلفة بتوفير رعاية للمرشح , وجمع الأموال الضرورية للحملة الإنتخابية في إطار الجمعيات , ومرافقة لنمو المجموعات البرلمانية التي تضم نوابا من إتجاه واحد للقيام بعمل مشترك , وذلك التقارب النيابي في البرلمان دفع بإتجاه تأليف لجان إنتخابية قاعدية خاصة بالنواب ذاتهم [xxx] , فالواجبات البرلمانية والإنتخابية هي التي دفعت بإتجاه نشأة الأحزاب السياسية , وتدريجيا تطورت الأحزاب السياسية بتطور التجربة الديموقراطية , وإتساع هيأة الناخبين , ونظام الإقتراع الشعبي العام , وتزايد إمتيازات أعضاء البرلمانات , وتأثيرهم في بناء المؤسسة البرلمانية , ومع تزايد وظائف المؤسسة البرلمانية شعر الأعضاء البرلمانيين بالحاجة إلى التكتل والتضامن وتنظيم الصفوف والعمل بصورة جماعية وتأليف لجان قادرة على إحاطة جمهور الناخبين بمعلومات وافية عن المرشحين لكسب الأصوات لصالحهم [xxxi] .

فالأحزاب السياسية هي التي ترتب وتنظم الأفكار والمباديء السياسية المختلفة , وتوجه كوادر الحزب لتحقيق أهداف الحزب , وتعمل على مساعدة جمهور الناخبين في بلورة آرائهم السياسية , وذلك لكي تحقق الديموقراطية هدفها في : تكوين إرادة عامة أو رأي عام تجاه النظام السياسي [xxxii] , ويمكن تعريف (الحزب السياسي) على أنّه : " مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معينة , تدفعهم للعمل المتواصل من أجل إستلام السلطة أو الإشتراك فيها لتحقيق أهداف معينة " , وعن طريق تجميع أربع صفات يمكن تعريف (الحزب السياسي) بأنّه : تنظيم مستمر وواسع يشمل أطراف المجتمع كافة , وله الرغبة بالوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو بالتأثير فيها بواسطة الحصول على مساندة شعبية [xxxiii] ؛ وكذلك يعرف (الحزب السياسي) بأنّه : " مجموعة من الأشخاص المنظمين يؤمنون بأفكار أو آيديولوجيا معينة , تجمعهم مصالح مشتركة , وهدفهم الوصول إلى السلطة , والإحتفاظ أو المشاركة أو التأثير فيها " [xxxiv] .

إذا ماعلمنا أنّ الأحزاب السياسية تؤدي دوراً مهماً في مجمل العملية السياسية بالبلدان الديموقراطية مهما كانت طبيعة النظام السياسي , فالأحزاب السياسية عموما تُعد حلقة الوصل مابين المصالح المباشرة لجماعات المجتمع المتنوعة , والسلطة التي تحكمها , ومن الطبيعي أن تأخذ الأحزاب السياسية مع تنوعها وتعددها ذلك الإهتمام في المجتمعات التي تسير على وفق النهج الديموقراطي بالإعتماد على التعددية السياسية والحزبية , وتمنح كل جماعة من المجتمع حق التعبير السياسي عن نفسها بحرية , والمشاركة بأي شكل في النظام السياسي القائم , ومن ثم التعبير عن الإستحقاق السياسي في عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف جوانب المجتمع [xxxv] , فالحزب السياسي هو : وسيلة تحديث رئيسة في المجتمع السياسي , وذلك بسبب إرتباطه بمبادرة النخب العصرية وتنظيمه الذي يفسح له المجال بإقامة علاقات أكثر قربا مع الجماعات الإجتماعية , بسبب طبيعة وظائفه وأهدافه , فهو يسعى لأن يكون رائدا , للتقدم ومتعهدا للتنمية في عدة ميادين , إذ تظهر تلك المظاهر في حالة الأحزاب الراغبة في تغيير الجماعة , وإعادة بناء العلاقات الإجتماعية , وخلق شكل جديد من الوعي السياسي [xxxvi] , وبما أن الديموقراطية تُعد شكلاً من أشكال الحكم لذلك كان لزاما عليها السماح بأن تتشكل النخب بحرية , وبذلك تنشأ المنافسة الديموقراطية والتزاحم مابين النخب الحزبية للوصول إلى السلطة , إذا ماعرفنا : أنّ مفهوم (الديموقراطية) كنظام سياسي يتيح للأحزاب السياسية التنافس للحصول على أصوات الناخبين , والوصول إلى السلطة , وذلك التنافس مابين الأحزاب السياسية يحمل ضمنا حرية الإنضمام إلى النخب المتنافسة على أساس : الجدارة والقدرة على خوض التنافس , بما يتيح لجمهور الأفراد عن طريق الأحزاب حرية الإختيار بينها للمشاركة في الحكم [xxxvii] .

وبقدر تعلق الأمر بالحكم على وفق ممارسة ديموقراطية حقيقية وحرة في أي بلد , لابد من البحث أولاً في العناصر الإجرائية المؤدية إلى تحقيق ديموقراطية عن طريق الإنتخابات وأهم هذه العناصر مايلي [xxxviii] :

1 – وجود نظام سياسي يسمح بالمنافسة السياسية بواسطة تعدد الأحزاب .

2 – التمكين والوضوح في وصول الأحزاب السياسية جميعا إلى جمهور الناخبين عن طريق الوسائل المتاحة بحسب الضوابط كالحملات الإعلامية والدعاية السياسية والحملات الإنتخابية للمرشحين .

3 – إقامة إنتخابات منتظمة تنافسية في توقيتات ملزِمة , وإجراءها في إقتراع سري يضمن حرية إختيار الناخب وعدم التأثير في إرادته عند التصويت .

4 – منح حق الإنتخاب للجميع وفقاً للقواعد المنظمة لممارسة حق الإقتراع .

إن الهيئات القيادية للأحزاب السياسية تمثل الموجه الحقيقي للحزب في مستويات تنظيماته الدنيا , وكقاعدة عامة وبسبب الإرتكاز على مباديء الديموقراطية كأساس في إختيار قيادة الحزب وأنّ الأفراد متساوون في الكفاية والفهم , وبالنتيجة تخضع الهيئات القيادية الحزبية لصراع بين عاملين أو قوتين متعارضتين هما مراعاة المباديء والقيم العليا عند الإختيار من جهة والضرورات الواقعية والعملية من جهة أخرى [xxxix] , فالروح الديموقراطية ومبادءها العليا تُعد الهدف الأساس والنظام الأمثل للمساهمة في ممارسة السلطة , وبالمقابل تقتضي الضرورة العملية بأن يتولى قيادة المنظمات والمجتمعات البشرية النخبة المختارة من بين أفرادها بالنظر لإمتيازهم عن غيرهم من الأعضاء , وذلك لما يتمتعون به من موهبة وكفاية وخبرة واسعة في إدارة شئونها , من دون عَد للطريقة التي يتم بها إختيارهم [xl] , إذ يفترض أن تكون النخبة الحزبية الصالحة لتولي مهام الحكم ستظهر بطبيعة الحال من بين إختيارات الجمهور الكبير من الناخبين , لأن أفضل المرشحين وأوفرهم ثقافة وأكثرهم كفاية سيحرزون مسبقا نفوذا وتأثيرا طيبا مابين جمهور الناخبين , والأخيرين هم الذين يتحملون نتائج إختيارهم عِبر صناديق الإقتراع , وإختيار النخبة الممتازة الصالحة للقيام بأعباء الحكم [xli] , فالعناصر الأساسية لكل حزب , والتي تنتشر في المجتمعات الإنسانية سواء أكان ذلك على أساس إقليمي أم مهني أم ديني أم غير ذلك , والتي تختلف في حجمها من حزب لآخر , وفي كل حالاتها تأخذ نمطا هيكليا على شكل هرم , يشغل قمته قادة الحزب الذين يرتبطون بالمستويات الدنيا في التنظيم السياسي بروابط يحددها بوضوح الوضع التنظيمي الداخلي لكل حزب [xlii] .

إذ تعمل الأحزاب السياسية على : توضيح إحتياجات القاعدة الجماهيرية : وإقتراح وسائل توفرها في سياق برنامج إنتخابي يتبناه الحزب , ومن ذلك المنطلق تتولد لدى الأفراد ثقافة سياسية تمكنهم من المشاركة في المسائل العامة , وقد تكون تلك المشاركة صعبة الحصول عليها من دون مساهمة التنظيمات الحزبية , وإذا ماظفر الحزب بالأغلبية البرلمانية فسيعمل على تشكيل نخبة حزبية برلمانية ممتازة يعهد إليها بالحكم , وبذلك يمكن الرد على منتقدي الديموقراطية من أنها قد لاتعهد

بالحكم لمن هو أفضل , بل أصبح من الممكن معرفة النخبة السياسية الصاعدة متى عُرِفَ الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية [xliii] , ولا تتحقق تلك الأغلبية من دون قاعدة جماهيرية تمنح الحزب صوتها عند الإقتراع ؛ لأن إفتقار الأحزاب إلى قاعدة جماهيرية يحرمها من مصدر مهم ورئيس من مصادر الدعم الديموقراطي الحر , ومن دون تلك القاعدة الجماهيرية تنزلق الأحزاب إلى مخاطر الفشل , وفقدان التأييد الشعبي , وهو مايخشاه المشككون لديموقراطية النخبة , فإنتفاء القاعدة الجماهيرية يجعل الأحزاب أكثر خضوعا للإدارة المنحرفة , وأكثر إعتمادا على دعم جماعات المصالح والأفراد المنتفعين , وتصبح أكثر تعرضا للضغط من المساندين لها ماليا وإداريا , كما يجعل الأحزاب تفتقر إلى القدرة على توجيه أو قيادة الرأي العام أو تشكيل المصلحة العامة التي تبتغيها النخبة الديموقراطية [xliv] .

يُشير (جيتانو موسكا) بدقة إلى : جوهر بناء النخبة السياسية في الجانب الحزبي تحديدا , كونها تسود في المجتمعات الديموقراطية الحديثة , ويؤكد على : دور البيروقراطية في التنظيمات الحزبية العديدة التي بسبب تعددها إزداد التنافس بينها , وفي بعض الأحيان إنقسمت على نفسها من أجل الحصول على موقع في النخبة السياسية , مما جعل النخبة السياسية أكثر وعياً بالمصالح أو القوى الإجتماعية التي تمثلها , فضلا على روابطها الوثيقة ببقية قطاعات المجتمع تلك الروابط التي تتعاضد أساسا بوجود المستوى الأدنى من الطبقة السياسية , ومنها : الأحزاب السياسية التي بوجودها ينمو التفاعل مابين النخبة السياسية الحاكمة والأغلبية من الجماهير بدلا من التسليم المطلق بسيطرة الأولى على الثانية [xlv] , ويتفق (ميشيلز) مع (موسكا) في أنّ البيروقراطية تُعد ضرورة ملحة في بناء الدولة الحديثة سياسيا , ويكشف عن مدى حاجة الأحزاب السياسية إلى موظفين إداريين للقيام بالواجبات والمهام المختلفة , وتدريجيا يتحول أولئك الموظفين إلى متخصصين في مختلف قطاعات التنظيم الحزبي . أما القادة فإنّهم يكونون بحاجة إلى مهارات وتدريبات لكي يستطيعوا إدارة التسلسل الرئاسي في الحزب , ومن ثم تحولهم لقادة حزبيين متخصصين , ففي بعض الحالات ينفصل أولئك عن عضوية التنظيم الحزبي , نتيجة لتمتعهم بتراكم ثقافي وإجتماعي خاص بهم , وفي ضوء ذلك التفسير يؤكد (ميشيلز) على حتمية وجود البيروقراطية في التنظيم الحزبي , وكل من ينظر إلى التنظيم الحزبي يرى بالضرورة أوليكارشية تحكم الحزب [xlvi] , فضلا على أنّ الأحزاب السياسية في الوقت الحاضر تكتسب السمة البيروقراطية بقوة على الرغم من الأهداف الحرة أو الديموقراطية التي

تهدف إلى تحقيقها , فالتنظيم الحزبي المعاصر يجعل من مشاركة المواطن العادي في تشكيل السياسات محدودة جدا , وإلى ذلك يشير (ماكس فيبر) في مايسمى بنظرية (الصفوة الديموقراطية) , فالديموقراطية الحديثة تسمح للأفراد ببعض التأثير عن طريق حق الإنتخاب لجماعة النخبة التي تحكمهم , ومع ذلك الحال يصعب وجود صورة من ديموقراطية مثالية في المشاركة والإختيار بالمطلق بحيث يستطيع كل الأفراد ممارسة رقابة واسعة النطاق على النخبة [xlvii] , إذ تكشف الملحوظة عن قوة الظاهرة الأوليكارشية في النظم الديموقراطية , وعن الآليات التي تؤدي إلى : الإبقاء على سلطة القيادة الحزبية في دائرة ضيقة , وإذا كان القادة الحزبيون يتمتعون بعمر سياسي طويل ؛ فلأنهم يسعون إلى البقاء في القمة بما أنهم يمتلكون الوسائل اللازمة لذلك , ويُضاف إلى ذلك العوامل ذات الطابع الشخصي , فعندما ينجح القادة في فرض أنفسهم , فهم يستمدون شعورا ذاتيا متزايدا بأهميتهم , وذلك يجعل من تراجعهم إلى القاعدة أمرا غير محبذ عندهم , والأصل أن تأتي قيادة الحزب بطريقة ديموقراطية . ولكن الواقع الفعلي والضرورات العملية تحول من دون الإختيار الديموقراطي على الرغم من أن الإختيار الديموقراطي يضفي صفة الشرعية على القيادة الحزبية , إلّا أنّ تلك الصفة قد لاتكفي وحدها , بل ينبغي توفر صفات شخصية أخرى إلى جانب الشرعية [xlviii] , لذلك من الطبيعي لدى إدارة الأحزاب السياسية أن تتوجه إلى إتخاذ شكل أوليكارشي , جاعلة من نفسها نخبة حزبية ومجموعة مغلقة على نفسها لتشكل حلقة داخلية يصعب الإنضمام إليها , ولاتنحسر ظاهرة أوليكارشية زعامة الأحزاب السياسية في القادة الظاهريين للحزب , بل تنطبق كذلك على الرؤساء الحقيقيين , ومثلما تنطبق على القادة الأوتوقراطيين فهي تنطبق على القادة الديموقراطيين أيضا , وعندما تأخذ إدارة الحزب الطابع الأوليكارشي تظهر مشكلتان هما : مشكلة تشكيل الحلقة الداخلية للحزب ومشكلة تجديدها , وما بين الحلقة الداخلية للحزب وتجديدها يمكن قياس مقدار التباعد مابين البنية الإجتماعية لجمهور منتسبي الحزب وأعضاء الحلقة الداخلية للحزب , وفي المجال العملي للأحزاب فإنّ وجود النخبة الحزبية يعزز الأوليكارشية الشخصية لدى قادة الحزب في حين أنّ البيروقراطية الحزبية تدعم الأوليكارشية التأسيسية عندهم [xlix] , فمع تنوع البُنى القيادية بين الأحزاب السياسية وصراع توازن القوى مابين المجموعات البرلمانية والحزب في بعض الحالات , يؤدي ممثلوا الحزب المنتخبون الدور الأكبر داخل البرلمان , وفي حالات أخرى يكون للحزب خارج إطار البرلمان دورا أكبر , كما يمكن للطرفين أن يكونا متساويين نسبيا , إذ يؤديان أدوارا مختلفة لكنها متكاملة , وفي أنظمة التمثيل

النسبي يترأس قادة الأحزاب غالبا لائحة المرشحين الخاصة بالحزب لضمان نجاحهم في الإنتخابات البرلمانية وبالتالي يحافظون على قيادة المجموعة البرلمانية الخاصة بالحزب , والبقاء على رأس هرم الحزب بالوقت نفسه [i] , وإذا كانت الديموقراطية تعني الإشراك المباشر لكل الناس في حل المشكلات وإتخاذ القرارات فهي مستحيلة في ذلك المعنى , ولو طبقنا ذلك على الأحزاب السياسية الكبرى , سنجد من الصعب إشراك كل أعضاء الحزب في إتخاذ كثير من القرارات , وحينما ينمو حجم التنظيم يصبح تقسيم العمل مطلبا أساسيا , وحينها تتعقد الوظائف وتبدأ معالم البيروقراطية في الظهور إلى حيز الوجود , ومن النتائج المترتبة على ذلك نجد أن الذين إنتُخِبوا لخدمة مصالح الجماهير يسعون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة , وهكذا تتحول الديموقراطية داخل التنظيم البيروقراطي إلى أوليكارشية ونخبة حاكمة , وفي نهاية الأمر يتشكل إنطباع عام لدى الجميع بأنّ نخبة القادة الحزبيين هم أكفأ العناصر القادرة على قيادة الحزب [ii] , فضلا على وجود ضرورات ينطوي عليها الطابع التنظيمي تُسهّل بقاء النخبة الحزبية في القمة ومن تلك الضرورات , مايلي[iii] :

1 – إمتيازات مستمدة من الوضع المركزي لقيادة الحزب , إذ يتطلب ذلك الوضع إمتلاك أدوات ينبغي من إدارتها أن تكون مركزية مثل (مسؤولية الجهاز التنفيذي ومالية الحزب وإصدار البطاقات و..... الخ) , وكل ذلك يُعد وسائل عمل تطبيقية لايتمتع بها غير قيادة الحزب , فضلا عن الأنظمة الداخلية للأحزاب , التي تمنح القادة هامشا للمناورة والسيطرة عندما يقررون دعوة الهيئات التقريرية الجماعية , والتأثير في جدول الأعمال وتنظيمه .

2 – إمتيازات إمتلاك المعلومات كمّا ونوعا , فوجود قادة الأحزاب على رأس الحزب يمنحهم الأفضلية والأسبقية لإمتلاك معلومات خاصة تجاه تحركات عناصر الحزب إيجابا أو سلبا , ومن تلك الميزة يستطيعون تكييف مواقفهم بحسب التطورات السياسية المحيطة , ومن جانب آخر تكون القيادة مستعدة مسبقا للرد على التأثيرات الخارجية وعلى خصوم الحزب , وتحلل الوضع السياسي باستمرار لتحقيق أفضل مكسب سياسي ممكن .

3 – إمتيازات إمتلاك الشهرة على الصعيدين : الداخلي والخارجي , فبسبب التطور التقني في الجوانب الإعلامية في كل المجتمعات صار ظهور زعامة الحزب بعدِّها شخصية تتجاوز في شهرتها أعضاء الحزب كلهم , وبشكل واسع .

إنّ إمكانية تطبيق قانون (حكم الأوليكارشية الحديدي) على الأحزاب الجماهيرية يهدف إلى : شمول كل المواقف والإحتمالات عندما يجادل منظروا النخبة الديموقراطية في تهميش ديموقراطية الحزب الداخلية , مادام إستمرت المنافسة مابين الأحزاب في منح الناخبين الكلمة الفصل عند الإختيار , ويتفق المناصرون للتعددية على أن حكم القلة في إطار الحزب لايعطينا إنعكاساً حقيقياً بأنّ الدولة ذاتها تسيطر عليها نخبة واحدة فقط , مع أن كل حزب سياسي تهيمن عليه نخبة [liii] , ومن ثم فإنّ تلك النخبة تملك السيادة الحقيقية للمناقشات التي لايكون لغيرهم آراء مسبقة تجاهها , فالحاجة للقادة المحركين حقيقة لايمكن إغفالها , ونراهم تحت مسميات روءساء المجموعات النيابية , وهم القادة الحقيقيون في المجالس النيابية وإنّ الجمهور في العموم ليس له الإستغناء عن زعيم أو سيد , لذلك فإنّ التصويت في المجالس النيابية لايعبر إلا عن إختيار أقلية صغيرة , والقادة المحركون يتحركون قليلا جدا بواسطة العقل والمحاكاة العقلية , وكثيرا جدا بواسطة هيبتهم الشخصية[liv] .

حيث يُترجم الحزب السياسي الواقع المعاش في البيئة التي ينشأ فيها , ومن ذلك تكون ثمة إختلافات في الوظائف التي يقوم بها كل حزب , فالبلدان الغربية المتقدمة ترى في وجود الأحزاب السياسية ضرورة ؛ لأنها تعبِّر عن الرأي والحريات العامة . أما في دول العالم الثالث , فإنّ النظرة إلى الأحزاب السياسية تكون مختلفة . ففي تلك الدول هنالك أحزاب ثورية وأحزاب إصلاحية وأحزاب محافظة تحاول الإبقاء على الأوضاع القائمة [lv] , ومن الإعتماد على التحليل الوظيفي السيستماتي بدراسة وتحليل الأحزاب السياسية في أنّها أجزاء لمجموعة واحدة تتفاعل مع محيطها , يمكننا قراءة أهم الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب السياسية , ومنها مايلي [lvi] :

1 – تكوين الإتجاهات والأفكار, بوساطة صياغة أو حفظ الشعور السياسي بإعطاء المعلومات وكشفها للأفراد عن طريق الصحافة والنشرات والإجتماعات وتنشيط الفعاليات في أوقات الإنتخابات لكسب أصوات المرشحين .

2 – إختيار المرشحين , إذ تقوم الأحزاب السياسية بتهيأة الأفراد للترشيح بإسم الحزب وتكليف بعض الأفراد لشغل وظائف محددة عند فوز الحزب بالإنتخابات .

3 – الإستمرار بالتنظيم , وإدامة العلاقة مابين الحزب والأفراد عن طريق أعضاء يسعون إلى إستمرار نشاط الحزب وإيصال مطالب الأفراد إلى الكتلة البرلمانية الخاصة بالحزب .

وإذ تتيح الأحزاب السياسية الفرصة لمناقشة المسائل العامة , ويكون بمقدور الأفراد التأثير في النواب عن طريق الحزب الذي ينتمون إليه , وذلك التأثير المستمر هو الذي يجعل الصلة دائمة بين الحزب ومؤيديه , ويمكن الإستفادة من تلك الصِلة لتحقيق الصالح العام , فالأحزاب السياسية عامل مهم من عوامل الإستقرار في الحياة السياسية بالدولة [lvii] , أما في دول العالم الثالث فإنّ الأحزاب السياسية تكون ذات طابع جماهيري غالباً , فهي حريصة على تعبئة وتجنيد معظم أفراد الشعب للإنضمام إلى كوادرها لتوسيع قاعدتها الجماهيرية , لكي تكون أداة توظيف لتغيير نظام الحكم , وعندما تكون تلك الأحزاب مهيمنة على السلطة , فإنها تحاول البقاء فيها بكل الوسائل المتاحة , ومنها تقييد أو حظر نشاط الأحزاب المنافسة [lviii] , وذلك لتفادي الصراعات التي يمكن أن تمزق وحدة الدولة بحسب إدعاء النظام السياسي , غير أنّ ذلك الحظر للأحزاب لايمكن أن يدوم ولا أن يكون وسيلة منظمة لمواجهة التعبير عن الصراعات الحقيقية التي تواجه المجتمع , ولايقدم حلّاً ناجعاً لتلك الصراعات التي يتطلب مواجهتها , ومن الخطر تجاهلها والإكتفاء بالحظر والمنع كحل سهل لمواجهة نشاط الأحزاب السياسية [lix] , فالحزب السياسي كتنظيم سياسي طوعي يكون بمثابة إبتداع جديد في دول العالم الثالث , التي لم تعرف قبله غير التجمعات القائمة على القرابة , أو العقيدة الدينية , أو المصالح الإقتصادية , أو العلاقات الشخصية , وعند نشوء الظاهرة الحزبية في تلك البلدان كانت نشأتها كتعبير عن المعارضة أو التحريض ضد الحكم الأجنبي أو المحلي أكثر مما تعبِّر عن كونها تكتل أو تجمع للتصويت في جمعية وطنية تشريعية أو دستورية , وكانت مهمة الأحزاب في الغالب هو الوصول إلى السلطة وتوجيه السياسات في إطار النظام السياسي , وعدم الإلتفات إلى تأكيد الهوية الوطنية , أو تحديث النظام السياسي القائم [lx] .

في العراق شكلت الأحزاب السياسية المعارضة للنظام الديكتاتوري قبل العام 2003 م القسم الأكبر من الأحزاب العراقية المشاركة في البناء السياسي الجديد في العراق , بعد التغيير الجذري والإطاحة بنظام الحكم الشمولي فيه , وشكلت تلك الأحزاب طيفا من كافة شرائح المجتمع العراقي التي عارضت نظام الحكم الديكتاتوري السابق , إذ كانت تضم الأحزاب الإسلامية الشيعية والسنية , والأحزاب السياسية الشيعية والسنية , والأحزاب السياسية الكردية , والأحزاب العلمانية والقومية والليبرالية , إذ أسهمت تلك الأحزاب , ومعها أحزاب جديدة تشكلت بعد العام 2003م , في بناء رؤية سياسية جديدة تحمل طابعا ديموقراطيا , وإنسجاما مع ذلك التعدد الحزبي يمكن تصنيف الأحزاب

العراقية الفاعلة في الساحة العراقية بعد العام 2003م , إلى أحزاب : (إسلامية , وقومية , وعلمانية , وإثنية) [lxi] .

لقد كان الوصول إلى تفاهمات لتشكيل حكومة مؤقتة بعد 2003/4/9 , في العراق يحتاج من النخب الحزبية إلى التنسيق والتشاور فيما بينهم , والإتصال مع القوى السياسية الأخرى للوصول إلى تمثيل شامل لكل ألوان الطيف العراقي بمختلف مكوناته , وعلى السواء , وكان عليهم التحرك والمبادرة للتواصل فيما بينهم بما توفر من إمكاناتهم الذاتية لإنتاج مشروع وطني يعكس رأي الشعب العراقي , ويمثل إرادته الوطنية , ويكون أساساً للتفاوض قبال الطروحات المترددة لسلطة الإئتلاف المؤقتة , وعلى العكس فقد ركنت النخب الحزبية لعراق مابعد الإستبداد إلى المؤتمرات والمبادرات التي كانت تصدرها سلطة الإئتلاف المؤقتة[lxii] , إذ يمكن إيجاز طبيعة الممارسات السياسية لنخب الأحزاب العراقية في حدود علاقتها بسلطة الإئتلاف المؤقتة فيما يأتي[lxiii] :

1 – ضعف المبادرة من النخب الحزبية , جعلها تتخلى عن الإمساك بزمام الأمور لمصلحة سلطة الإئتلاف المؤقتة .

2 – إفتقاد النخب الحزبية القدرة على الإتفاق فيما بينها ولو بالحد الأدنى من المصالح الوطنية , وخلق جو من التنافس على السلطة أفرادا وجماعات , جعل من سلطة الإئتلاف المؤقتة راعية لتوافق عراقي وطني .

3 – القطيعة مابين النخب الحزبية المعارضة في الخارج , والنخب الحزبية والوطنية التي تشكلت في داخل العراق بعد سقوط النظام الإستبدادي .

4 – تقاطع رؤى النخب الحزبية وتباينها مابين علمانية ودينية وقومية ومذهبية , وطموح كل حزب للإنفراد بقيادة العراق الجديد وفقاً لما يراه كل حزب : أنّه مناسباً لحالة العراق .

إنّ ذلك يثير تساؤلات في أنّ للنخبة أدواراً عدة في مجالات مختلفة ومتنوعة , سياسية , وإجتماعية , وإقتصادية , وإدارية , وثقافية , وعسكرية , فهي تقود المجتمع سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً , وتشرف على إدارته وتدبير شئونه وفق مجموعة من التشريعات والقوانين الوطنية , ومهما تعددت صيغ وأساليب التحول الديموقراطي , فإنّ دور النخب يُعد شرطاً من شروط نجاح البناء

الديموقراطي , وأنّ الإنموذج الإنتقالي في الإطار الديموقراطي يُعد هو الآخر مدخلا يتأثر بمبادرات النخب وقيادات المجتمع , وذلك بالتركيز في النمو السياسي والإجتماعي والإقتصادي , وولادة طبقة مؤيدة للديموقراطية , ومجتمع مدني ينتهج الإختيار الحر, والتداول السلمي للسلطة[lxiv] , فترسيخ الديموقراطية يتطلب : عدم التوقف عند الفكرة القائلة : بأنّ مجرد الإنتقال الناجح من الحكم الشمولي بأي طريقة كانت يقود بشكل طبيعي إلى بيئة ديموقراطية راسخة , ذلك لأن طبيعة الإنتقالات مختلفة ومتمايزة من بيئة إلى أخرى , وإنّ عناصر وأوضاع الإنتقال ليست متطابقة بالضرورة مع تلك التي تجعل الترسيخ الديموقراطي محتملا , فقد إرتبط تعريف مفهوم (الترسيخ الديموقراطي) بتعريف مفهوم (الديموقراطية) نفسه على وفق إطارين عامين : الأول/ هو: الإطار الضيق للتعريف الذي يرتكز على الجانب الإجرائي للديموقراطية , وهو المعنى الأقرب لـ (لديموقراطية السياسية) المبنية على أساس : الديموقراطية الإنتخابية , وأما الإطار الآخر/ فهو: الإطار الأوسع لمفهوم (الديموقراطية) , ويسمى بـ (الديموقراطية الموضوعية) , والذي يرتبط بطبيعة مخرجات ونتائج الإجراءات السياسية , ونوعية القرارات الصادرة ومدى تأثيرها الإيجابي في المجتمع عن طريق : مأسسة البنى السياسية , وإنجاز العدالة الإجتماعية والحقوق الإقتصادية و .... غيرها [lxv] .

الخاتمة :

يمتد تأثير النخب في المجتمع إلى ماوراء الجوانب السياسية داخل المجتمع نفسه , وليست كل النخب ذات طابع سياسي فقط , فهنالك نخب دينية , وإقتصادية , وثقافية , وعسكرية و....غيرها , وكلٌ منها له تأثيره الخاص بالمجتمع , فالنخبة بحد ذاتها تُشكِّل ظاهرة عامة في المجتمعات الإنسانية , ومع ذلك تبقى النخبة السياسية هي المتميزة , لما تتمتع به من سلطة عليا تحكم المجتمع , وتنفرد من دون غيرها بحق إصدار القرارات , وأن وجود نخبة سياسية تحكم المجتمع يستدعي وجود حراك إجتماعي وإرادة عامة ينتج منها تنافساً سياسياً , وتبدلاً في أفراد النخبة السياية , وأن دور النخبة السياسية في المجتمع , وما يُحدثه الحراك الإجتماعي من تأثير في النخبة السياسية , يتوضح أكثر كلما تم تغيير النخبة القائمة بنخبة سياسية صاعدة , لذا تسعى النخب السياسية إلى إدامة الزخم الديموقراطي من خلال توسيع التنظيمات السياسية والتعددية الحزبية وفي ذلك ديمومة لسعي النخب السياسية نحو السلطة , إذ يشكل التنظيم السياسي شكلاً من التنظيم السلطوي تبعا لمقدار ماينطوي

عليه من قوة وقدرة على التنافس للوصول إلى السلطة , ويجدر القول أن النخب السياسية في العراق وقيادتها للأحزاب السياسية لم تكن بمستوى المسئولية تجاه حسم القضايا الوطنية العامة , ولم تغادر حدود إصطفافاتها القومية والمذهبية في قيادتها للأحزاب السياسية , وبالرغم من ذلك لايمكن إنكار أهمية وجود نخبة سياسية لأن غياب النخب السياسية يعد مؤشراً لغياب الوعي السياسي الديموقراطي عند أفراد الشعب , وعدم إدراكهم لواقع المجتمع السياسي , وطبيعة الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تحيط به , ولأن معرفة القوى الفاعلة والمؤثرة في صناعة القرار الوطني تحرك الوعي السياسي لدى الفرد , وتجعله يتفاعل مع القرارات السياسية , خصوصا مايتصل منها بالحقوق والواجبات , فالمجتمعات التي تتحول من النظام الديكتاتوري إلى النظام الديموقراطي تحتاج إلى منظومة من المعارف السياسية التي تحوي قيماً وإتجاهات سياسية مختلفة ينطلق منها الفرد للتعرف إلى الأوضاع والمشكلات التي تحيط به , ويحدد موقفه منها .

أولاً – الإستنتاجات :

يمكن هنا الإشارة الى الإستنتاجات التي توصل إليها الباحث في دراسته هذه , والتي يمكن إجمالها بالآتي :

1 – يُعد تأثير النخبة السياسية في أفراد المجتمع هو : التأثير الأكبر من بين النخب الأخرى , وذلك لما تتمتع به من صلاحيات واسعة في إصدار القرارات , وبما يجعلها مقررة لسياسات المجتمع في النواحي : السياسية والإقتصادية والإجتماعية في العموم .

2 – إنّ وجود نخبة سياسية , يسهم في فاعلية المجتمع , ويساعد على مباشرة صناعة القرارات في إطار السياسة العامة المرسومة لها عِبر مختلف المبادرات الوطنية , مما يساعد ذلك في ضمان كفاية أداء المتطلبات الوطنية , ويجعلها تتناسب وحاجات المجتمع , فأعضاء المجتمع يتوخون تحقيق كفاية مطالبهم عن طريق نخبهم التي منحوها مشروعية التخطيط والتنفيذ فيما يتعلق بالمصالح جميعها , السياسية منها وغير السياسية .

3 – تؤدي النخبة في العراق دورا مهما في التوجيه بالمساهمة السياسية للأفراد , بما ينعكس بالإيجاب على حجم المشاركة السياسية الوطنية , خصوصاً وأن الإنتخابات العامة وحجم المشاركة فيها صار

معياراً لقياس مديات الرضا الشعبي , مع مراعاة تفاوت الجهود التي تبذلها النخب من أجل تحسين الأوضاع .

ثانياً – التوصيات :

بعد مجموعة الإستنتاجات التي قدمها الباحث , سيعمد إلى بعض التوصيات التي يمكن حصرها بالآتي :

1 – ضرورة مراقبة ومتابعة النخب السياسية الوطنية لمستوى تحقق الرضا الشعبي , ومواجهة الخلل ومعالجته , وإدامة فتح قنوات الإتصال مع أفراد الشعب بالتركيز على عقد الندوات والحوارات من أجل تعميق أواصر العلاقة مابين المجتمع ونخبه السياسية .

2 – العمل على إستقرار التشريعات والقوانين المنظمة لعمل الأحزاب السياسية , كقانون الأحزاب , بعيدا عن الإرباك الذي يسببه إستمرار تعديل القوانين , مما يثير تساؤلات مستمرة بشأن جدوى تلك التعديلات .

3 – تبني مبدأ (المؤسسية السياسية) في عمل مؤسسات الدولة , لأن مأسسة السلطة تكمن في : مأسسة النظام السياسي والهيئات السياسية التي تضطلع بإحتواء عمليات صنع , وإتخاذ القرارات داخل إطار مؤسسة سياسية متخصصة , فالتنظيم المؤسسي للعمليات السياسية يتيح تطبيق المباديء والقيم الديموقراطية على المستويين : الوطني والمحلي , ويفيد في تحقيق خصائص قانونية وإدارية , ويسمح بالعمل على أساس : (المهنية , والتخصص , والكفاية) , بما ينعكس بالإيجاب على تأدية الواجبات تجاه المواطنين , فالإستقرار السياسي يرتكز على العمل السياسي المؤسسي , وعدم التأثر بتغير

---

[i] () هشام محمود الاقداحي , علم اجتماع السلطة , مؤسسة شباب الجامعة , الاسكندرية , 2010 , ص257 .

[ii] () ماكس فيبر , مفاهيم اساسية في علم الاجتماع , ترجمة : صلاح هلال , المركز القومي للترجمة , العدد (1675) , ط1 , القاهرة , 2011 , ص93 .

[iii] () عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، ج2 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 1990 , ص753 .

(iv) صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني , الانظمة السياسية , كلية القانون , جامعة بغداد , بغداد , 1991 , ص20 .
(v) محمد احمد اسماعيل , الديموقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة , المكتب الجامعي الحديث , الاسكندرية , 2010 , ص102 .
(vi) محمد نبيل الشيمي , النخبة وتأثيرها في تكوين وتشكيل نسق الحكم والفكر , المركز الديموقراطي العربي , شبكة المعلومات الدولية الانترنيت متاح على الرابط : https//democraticac.de.

(vii) انتوني غدنز , علم الاجتماع , ترجمة : فايز الصباغ , المنظمة العربية للترجمة- مركز دراسات الوحدة العربية , ط1 , بيروت , 2005 , ص420 .
(viii) اندرو هيود , مدخل الى الايديولوجيات السياسية , ترجمة : محمد صفار , المركز القومي للترجمة , العدد (1830) , ط1 , القاهرة , 2012 , ص58 .
(ix) تشارلز تيللي , الديمقراطية , ترجمة : محمد فاضل طباخ , المنظمة العربية للترجمة , ط1 , بيروت , 2010 , ص43 .
(x) مريد يوسف الكلاب , معجم المصطلحات السياسية والدستورية اكثر من (1000) مصطلح , المركز القومي للإصدارات القانونية , ط1 , القاهرة , 2018 , ص207 .
(xi) طه حميد العنبكي , النظم السياسية والدستورية المعاصرة اسسها وتطبيقاتها , مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية , ط1 , بغداد , 2013 , ص223 .
(*) جوزيف شومبيتر (1883-1950) : رجل دولة ومنظر اقتصادي امريكي من اصل نمساوي , ولد في تشيكوسلوفاكيا وحصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد بفينا في العام 1906 , اصبح استاذا في الاقتصاد بجامعة (غراز) , وعمل مدة قصيرة وزيرا للاقتصاد النمساوي في العام 1920 , هاجر بعدها الى الولايات المتحدة الامريكية , وعمل استاذا للاقتصاد في جامعة هارفرد , ومارس خلال تدريسه تاثيراً قويا عن طريق نظرياته الاقتصادية والاجتماعية , وقد كانت اسهاماته في النظرية الاقتصادية الحديثة تكمن في تحليله لدور رجل الاعمال : كعنصر دينامي في الدورة الاقتصادية , واشهر كتبه : (نظرية التطور الاقتصادي , والدورة الاقتصادية , وتاريخ التحليل الاقتصادي) . للمزيد ينظر : عبدالوهاب الكيالي وآخرون , موسوعة السياسة , ج3 , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 1990 , ص505 .
(xii) هشام محمود الاقداحي , علم اجتماع السلطة , مصدر سبق ذكره , ص413 .
(xiii) بوتومور : النخبة والمجتمع , ترجمة : جورج جحا , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , ط1 , 1972 , ص123 .
(xiv) جون س. درايزك و باتريك دنلفي , نظريات الدولة الديموقراطية , ترجمة : هاشم احمد محمد , المركز القومي للترجمة , العدد (1801) لسنة 2013 , ط1 , القاهرة , 2013, ص78 .

(xv) بوتومور , النخبة والمجتمع , ترجمة : جورج جحا , مصدر سبق ذكره , ص124 .
(xvi) صادق الاسود , علم الاجتماع السياسي– اسسه وابعاده , , مكتبة السنهوري , بغداد , 1990 , ص457 .
(xvii) تشارلز تيللي , الديمقراطية , ترجمة : محمد فاضل طباخ , المنظمة العربية للترجمة , ط1 , بيروت , 2010 , ص107 .

(xviii) عادل مصطفى , فقه الديموقراطية , رؤية للنشر والتوزيع , القاهرة , 2012 , ص 35 .
(xix) منذر الشاوي , فلسفة الدولة , ط2 , الذاكرة للنشر والتوزيع , بغداد , 2013 , ص793 .
(xx) تيرنس بول و ريتشارد بيلامي , موسوعة كمبريدج للتاريخ – الفكر السياسي في القرن العشرين , مجلد اول , ترجمة : مي مقلد , المركز القومي للترجمة , القاهرة , العدد(1338) , 2009 , ص128 .

(xxi) امجد حامد جمعة , جدلية النخبوية والديموقراطية في الفكر الليبرالي الغربي المعاصر , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , بغداد , 2018 , ص190 .
(xxii) غانم محمد صالح , الفكر السياسي القديم والوسيط , مكتبة السنهوري , بغداد , 2001 , ص103 .
(xxiii) هشام محمود الاقداحي , سيكولوجية النخبة العليا والزعامة , مؤسسة شباب الجامعة , الاسكندرية , مصر , 2009 , ص121 .
(xxiv) موريس دوفرجيه , علم اجتماع السياسة – مباديء علم السياسة , ترجمة : سليم حداد , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , ط1 , بيروت , 1991 , ص179 .

(xxv) تيرنس بول و ريتشارد بيلامي , موسوعة كمبريدج للتاريخ – الفكر السياسي في القرن العشرين , مجلد اول , ترجمة : مي مقلد , مصدر سبق ذكره , ص146 .
(xxvi) سيد احمد سعد , اساطير الليبرالية , كتب عربية للنشر والتوزيع , القاهرة , 2000 , ص153 .
(xxvii) غوستاف لوبون , سيكولوجية الجماهير , ترجمة : محمد عبدالعال , الشرق للنشر والتوزيع , ط2 , القاهرة ,2014 , ص195 .
(xxviii) صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني , الانظمة السياسية , كلية القانون , جامعة بغداد , بغداد , 1991 , ص93 .
(xxix) سامي ذبيان وآخرون , قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية , رياض الريس للكتب والنشر, ط1 , لندن , 1990 , ص206 .

(xxx) موريس دوفرجيه , المؤسسات السياسية والقانون الدستوري والانظمة السياسية الكبرى , ترجمة : جورج اسعد , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , ط1 , بيروت , 1992 , ص70 .
(xxxi) طه حميد العنبكي , النظم السياسية والدستورية المعاصرة اسسها وتطبيقاتها , مصدر سبق ذكره , ص112 .
(xxxii) عبدالحميد متولي , القانون الدستوري والانظمة السياسية , ج1 , دار المعارف , ط4 , الاسكندرية , مصر , 1966 , ص134 .
(xxxiii) حسان محمد شفيق العاني , الانظمة السياسية والدستورية المقارنة , العاتك لصناعة الكتاب , القاهرة , 2007 , ص255 .
(xxxiv) طه حميد العنبكي , النظم السياسية والدستورية المعاصرة اسسها وتطبيقاتها , مصدر سبق ذكره , ص121 .
(xxxv) صبري سعيد , الديموقراطية , الموسوعة السياسية للشباب , العدد (21) لعام 2007 , نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع , القاهرة , 2007 , ص83 .
(xxxvi) جورج بالانديه , الانتربولوجيا السياسية , ترجمة : علي المصري , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , ط2 , بيروت , 2007 , ص217 .

(xxxvii) بوتومور , النخبة والمجتمع , ترجمة : جورج جحا , مصدر سبق ذكره , ص115 .
(xxxviii) تشارلز تيللي , الديمقراطية , ترجمة : محمد فاضل طباخ , مصدر سبق ذكره , ص25 .
(xxxix) زهدي يكن , القانون الدستوري والنظم السياسية , مطابع جوزف سليم صقلي , بيروت , 1956 , ص186 .
(xl) شمران حمادي , الاحزاب السياسية والنظم السياسية , مطبعة دار السلام , ط1 , بغداد , 1972 , ص107 .
(xli) عبدالحميد متولي , القانون الدستوري والانظمة السياسية , ج1 , دار المعارف , ط4 , الاسكندرية , مصر , 1966 , ص143 .

(xlii) محمد احمد اسماعيل , الديموقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة , المكتب الجامعي الحديث , الاسكندرية , 2010 , ص775 .
(xliii) هاني علي الطهراوي , النظم السياسية والقانون الدستوري , دار الثقافة للنشر والتوزيع , عمان , 2008 , ص226 .
(xliv) تيرنس بول و ريتشارد بيلامي , موسوعة كمبريدج للتاريخ – الفكر السياسي في القرن العشرين , مجلد اول , ترجمة : مي مقلد , مصدر سبق ذكره , ص150 .
(xlv) هشام محمود الاقداحي , سيكولوجية النخبة العليا والزعامة , مصدر سبق ذكره , ص91 .
(xlvi) هشام محمود الاقداحي , علم اجتماع السلطة , مصدر سبق ذكره , ص321 .
(xlvii) انتوني جيدنز , مقدمة نقدية في علم الاجتماع , ترجمة : احمد زايد وآخرون , مركز البحوث والدراسات الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة القاهرة , ط2 , القاهرة , 2006 , ص108 .

(xlviii) طارق علي الربيعي , الاحزاب السياسية , وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , بغداد , 1990 , ص263 .
(xlix) موريس دوفرجيه , الاحزاب السياسية , ترجمة : علي مقلد و عبدالمحسن سعد , الهيئة العامة لقصور الثقافة , وزارة الثقافة , مصر , 2011 , ص161 .
(l) نورم كيلي و سيفاكور اشياغبور , الاحزاب السياسية والديموقراطية من الناحيتين النظرية والعملية- المجموعة البرلمانية , ترجمة : نور الاسعد و سوزان قازان , المعهد الديموقراطي الوطني , الوكالة الاميركية للتنمية الدولية , (د- ت) , ص23 .
(li) هشام محمود الاقداحي , علم اجتماع السلطة , مصدر سبق ذكره , ص443 .

[lii]() فيليب برو , علم الاجتماع السياسي , محمد عرب صاصيلا , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , ط1 , بيروت , 1998 , ص405 .

[liii]() جون س. درايزك و باتريك دنلفي , نظريات الدولة الديموقراطية , ترجمة : هاشم احمد محمد , المركز القومي للترجمة , العدد (1801) لسنة 2013 , ط1 , القاهرة , 2013 , ص118

[liv]() غوستاف لوبون , سيكولوجية الجماهير , ترجمة : محمد عبدالعال , مصدر سبق ذكره , ص211 .

([lv]) طارق علي الربيعي , الاحزاب السياسية , مصدر سبق ذكره , ص85 .

[lvi]() حسان محمد شفيق العاني , الانظمة السياسية والدستورية المقارنة , مصدر سبق ذكره , ص258 .

[lvii]() هاني علي الطهراوي , النظم السياسية والقانون الدستوري , مصدر سبق ذكره , ص229 .

[lviii]() طه حميد العنبكي , النظم السياسية والدستورية المعاصرة اسسها وتطبيقاتها , مصدر سبق ذكره , ص124 .

[lix]() سعاد الشرقاوي , النظم السياسية في العالم المعاصر- الدولة والمؤسسات والحريات , دار النهضة العربية , القاهرة , 2007 , ص207 .

([lx]) اسامة الغزالي حرب , الاحزاب السياسية في العالم الثالث , سلسلة عالم المعرفة , العدد 117 , المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب , الكويت , 1987 , ص99 .

[lxi]() كاظم مهدي كاظم , الاحزاب العراقية والممارسات السياسية بعد عام 2003م , رسالة ماجستير غير منشورة , معهد العلمين للدراسات العليا , العراق , 2015 , ص76 .

([lxii]) علي عبدالامير علاوي , احتلال العراق- ربح الحرب وخسارة السلام , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 2009 , ص163 .

([lxiii]) كاظم مهدي كاظم , الاحزاب العراقية والممارسات السياسية بعد عام 2003م , رسالة ماجستير غير منشورة , معهد العلمين للدراسات العليا , النجف الاشرف , العراق , 2015 , ص167 .

([lxiv]) فراس البياتي , التحول الديموقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2003 , العارف للمطبوعات , بيروت , 2013 , ص160 .

([lxv]) منتصر العيداني , قيادات الانتقال والتنمية السياسية – العراق ولبنان أنموذجا(1990-2011) , العارف للمطبوعات , بيروت , 2012 , ص116 .